Political Sciences Journal
Issue (70) December (2025) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

The Rise of the Far Right in Western Europe: A Study of Causes and Consequences

Khaled Tariq Abdulrazzaq*

Receipt date: 25/5/2025 Accepted date: 28/9/2025 Publication date:1/12/2025

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi70.848

Copyrights: © 2025 by the author.

The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study examines the rise of the far right in Western Europe over recent decades, highlighting how far-right movements have shifted from the margins of political life to positions of decision-making or substantial influence over public policy. The study addresses the complexities of this rise by posing key questions about the structural and contextual factors that have contributed to it. It also analyzes the main political and social consequences of this phenomenon and the extent to which it threatens the values of democracy and pluralism on which contemporary European democracies are founded.

The research seeks to understand the phenomenon in both its theoretical and practical dimensions, with particular attention to the economic, social, and cultural contexts that have fueled its growth—especially amid economic crises, waves of migration, and declining trust in traditional parties. It further explores how far-right actors have capitalized on these dynamics to present themselves as a political alternative capable of "restoring national sovereignty" and countering perceived threats to European identity.

To achieve its objectives, the study adopts two complementary methodologies: the descriptive-analytical method, which helps define the nature of the far right and identify the drivers of its rise; and the comparative method, which examines selected case studies from France, Germany, Austria, and the Netherlands. This dual approach allows the study to reveal both commonalities and differences across cases and to assess the political and social outcomes of this rise.

Overall, the research aims to provide a balanced and in-depth understanding of this phenomenon within a European context marked by political volatility that may reshape the future of Western democracies.

Keywords: Far-Right, Western Europe, Democracy, Populism.

*Inst.Dr. /University Of Baghdad/ Center Strategic and International Studies.
khaled.t@cis.uobaghdad.edu.iq
Corresponding author: Khaled Tariq Abdulrazzaq**;** email: khaled.t@cis.uobaghdad.edu.iq

مجلةُ العلوم السياسية
العدد (70) كانون الأول (2025) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

صعود اليمين المتطرف في أورُبا الغربية: دراسة في الأسباب والنتائج

خالد طارق عبدالرزاق*

الملخص:

تُناقش هذهِ الدِراسة صعود اليمين المتطرف في أوربا الغربية خلال العقود الأخيرة صعوداً لافتاً لتيارات اليمين المتطرف، التي استطاعت أن تنتقل من هامش الحياة السياسية إلى مراكز صنع القرار أو التأثير الفعلي في السياسات العامة. وتُناقش هذهِ الدِراسة إشكالية هذا الصعود من خلال طرح تساؤلات محورية حول الأسباب البنيوية والظرفية التي أدت إليه، فضلًا عن تحليل أبرز النتائج السياسية والاجتماعية التي خلّفها، ومدى ما يشكله من تهديد لقيم الديمقراطية والتعددية التي قامت عليها التجربة الأوربية الحديثة.

ينطلق البحث من محاولة لفهم الظاهرة في أبعادها النظرية والعملية، مع التركيز على السياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أسهمت في تنامي حضور هذا التيار، لا سيما في ظل تصاعد الأزمات الاقتصادية، وموجات الهجرة، وتراجع الثقة في الأحزاب التقليدية. كما يبحث في كيفية توظيف اليمين المتطرف لهذه المتغيرات لتقديم نفسه كبديل سياسي قادر على "استعادة السيادة الوطنية" والتصدي لما يُعدّه تهديدًا للهوية الأوربية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد منهجين متكاملين: المنهج الوصفي التحليلي، الذي يساعد في تحديد ماهية اليمين المتطرف ورصد العوامل المؤثرة في صعوده؛ والمنهج المقارن، الذي يُستعمل لدراسة حالات مختارة في دول مثل فرنسا وألمانيا والنمسا وهولندا، بهدف الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في هذه التجارب، وتحليل النتائج السياسية والاجتماعية المترتبة عليها.

يسعى البحث في مجمله إلى تقديم فهم متوازن ومعمق لهذه الظاهرة، في سياق أوربي يشهد تقلبات سياسية قد تعيد تشكيل مستقبل الديمقراطيات الغربية.

الكلمات المفتاحية: اليمين المتطرف، أورُبا الغربية، الديمقراطية، الشعبوية.

* مدرس دكتور/ جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة في أوربا الغربية صعودًا ملحوظًا لأحزاب وقوى اليمين المتطرف على الساحة السياسية الأوربية، وهو تطور له آثار سياسية واجتماعية واسعة النطاق. إذ تعكس هذه الظاهرة تحولات عميقة في المشهد السياسي الأوربي، إذ أصبح اليمين المتطرف لاعبًا رئيسًا في العديد من بلدان أوربا الغربية. إذ أسهمت هذه التحولات في المشهد السياسي إلى تزايد المشاعر القومية ومعاداة المهاجرين، وهو الأمر الذي يُشكل تهديداً لقيم التسامح والتنوع وقبول الآخر التي سادت المجتمعات الأوربية لعقودٍ طويلة. وهو الأمر الذي انعكس كذلك على السياسة الخارجية للدول وخصوصاً فيما يتعلق بسياسات الهجرة والتي تسببت بتوتر علاقات دول الاتحاد الأوربي مع بعضها كنتيجة لاختلاف رؤيتها حول سياسات الهجرة وحقوق الأقليات وغيرها من القضايا.

في ضوء ذلك، تُناقش هذهِ الدِراسة إشكالية صعود اليمين المتطرف في أوربا الغربية خلال العقود الأخيرة، وما هي الأسباب البنيوية والظرفية التي أدت إلى هذا الصعود، وما هي أبرز النتائج السياسية والاجتماعية التي ترتبت على هذا الصعود؟، وإلى أي مدى يشكل هذا الصعود تهديدًا لقيم الديمقراطية والتعددية في أوربا الغربية؟

ترمي الدِراسة إلى تحليل ظاهرة صعود اليمين المتطرف في أوربا الغربية من خلال دراسة الأسباب الكامنة وراء تنامي نفوذه السياسي والاجتماعي، وفهم السياقات الاقتصادية والثقافية التي أسهمت في بروزه، فضلا عن استكشاف الآثار التي خلّفها هذا الصعود على بنية النظام السياسي الأوربي، وعلى القيم الديمقراطية والتعددية في المجتمعات الغربية. كما تسعى إلى تقديم رؤية نقدية ومعمقة لهذه الظاهرة، بما يسهم في فهم أبعادها المستقبلية وتحدياتها المحتملة على الاستقرار السياسي والاجتماعي في القارة الأوربية.

وتفترض الدراسة إنَّ صعود اليمين المُتطرف لا يعود فقط إلى أسباب آنية كالهجرة أو الأزمات الاقتصادية، بل هو نتاج جملة من العوامل البنيوية والمتغيرات الثقافية والسياسية متعددة المستويات، تمثلت في العولمة النيوليبرالية، وتآكل شرعية الأحزاب التقليدية، وتصاعد المخاوف المرتبطة بالهوية والثقافة والهجرة. أدت إلى تحولات في الرأي العام

وشرخ في الثقة بين المواطنين والنخب التقليدية، مما جعل الخطاب اليميني المتطرف أكثر جاذبية وتأثيرًا في الساحة السياسية.

المنهجية:

تعتمد الدراسة على منهجين، الأول المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول أن يُحدد ماهية اليمين المتطرف والعوامل التي أسهمت في صعوده. والثاني هو المنهج المقارن ويُستعمل لمقارنة صعود اليمين المتطرف بين عدد من دول أوربا الغربية، من حيث العوامل المشتركة والخصوصيات الوطنية، والنتائج السياسية والاجتماعية المترتبة على ذلك الصعود.

المبحث الأول: مفهوم اليمين المتطرف وجذوره التاريخية

نشأة حركات اليمين المتطرف في أوربا الغربية. وعليه جاء هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم اليمين المتطرف:

عادةً ما يتم تناول معظم المصطلحات والتعريفات المتعلقة باليمين المتطرف من الأكاديميين والصحفيين المناهضين لليمين المتطرف والأفكار الفاشية، إلا أن هذا لا يعني أن زعماء أحزاب اليمين المتطرف لا يهتمون بالتعريفات الاصطلاحية التي تتناول توجهاتهِم السياسية. فعلى سبيل المثال هدّدَ حزب (الجبهة الوطنية الفرنسية) والذي أصبح يُطلق عليه الآن حزب (التجمع الوطني)، وحزب (الحرية النمساوي) بمقاضاة الأكاديميين والصحفيين لقيامهم بِوصف اتجاهات هذه الأحزاب بانها (فاشية) (Todd 2013). بالمقابل، أعلن أخرون وبِفخر أنهم (شعبويون)، وأحياناً (عنصريون)، وإن كان ذلك غالباً يكون بعد إعادة تعريف المُصطلح بِصورةٍ أكثر إيجابية. على سبيل المثال، قال ماتيو سالفيني، زعيم (رابطة الشمال) أحد أبرز قوى اليمين الإيطالي المتطرف ووزير الداخلية الأسبق: "أنه في الوقت الذي تم استعمال كلمة شعبوي كإهانة، إلا انها بالنسبة لي تعد مجاملة وإطراء" (Bell, Vandoorne and Moorhouse 2018)

في الواقع، لا يوجد اتفاق أكاديمي واضح حول تعريف اليمين المتطرف، إذ تغيّرت تسمياته عبر العقود بين الفاشية الجديدة، واليمين الراديكالي، والشعبوية اليمينية. هذا التغير يعكس تطورات داخل هذه الحركات نفسها، وكذلك داخل الخطاب الأكاديمي. ويؤكد ذلك الطبيعة الديناميكية والمعقدة للظاهرة. (Mudde 2019, 4).

بالمقابل، يتفق الأكاديميون على أن اليمين المتطرف يُعد جزءًا من اليمين الأوسع، لكنهم يختلفون في تحديد معناه الدقيق. نشأ مفهوما "اليمين" و"اليسار" منذ الثورة الفرنسية، إذ دعم اليمين النظام القديم، في حين ناصر اليسار الديمقراطية. ومع الثورة الصناعية، أصبح الخلاف بينهما يتمحور حول السياسات الاقتصادية، بين تأييد السوق الحر لليمين ودور الدولة النشط لليسار (Camus and Lebourg 2017, 5).

وبالرغم، من كون المعاني البديلة ظلت شائعة مثل ارتباط (اليمين) بالمتدينين و(اليسار) بالعلمانيين. أصبح في العقود الأخيرة تعريف (اليمين) واليسار أكثر ارتباطاً بالمواضيع المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والثقافية، إذ يقف (اليمين) إما مع الاستبداد مقابل (الليبرتالية اليسارية) أو القومية مقابل (الأممية اليسارية)، أو على حد تعبير (مارين لوبان) (الوطنية العالمية) (Rachman 2022).

إنَّ هذه التفسيرات المختلفة قدَّ تختلف في العديد مِنَ النِقاط، إلا انها تشترك في نقطة أساسية، نجح في تحديدِها الفيلسوف الإيطالي (نوربيرتو بوبيو) بِدِقَّة، إذ يرى إنَّ الفارق الرئيس بينَ (أليمين) و(اليسار) يكمن في كون: "اليسار يعد إنَّ أوجه انعدام المساواة بين الناس مُصطنعة وسلبية، وينبغي للدولة تذليل هذهِ الفوارق، في حين يعتقد اليمين إنَّ أوجه انعدام المساواة بين الناس هي حالة طبيعية وإيجابية، وينبغي للدولة إما المحافظة عليها أو تركها وشأنها. ويمكن أن تكون أوجه انعدام المساواة هذهِ ثقافية أو اقتصادية أو عنصرية أو دينية، أو أي تعريف آخر"(Bobbio 1996, 5).

إنَّ هذه الدراسة تُركز على قوى اليمين المعادي للنظام، وليس اليمين السائد كالمحافظين. إذ ينقسم اليمين المتطرف على فئتين: الأولى ترفض الديمقراطية جوهريًا كالفاشية، والثانية تقبلها شكليًا لكنها تعارض أسسها الليبرالية مثل حقوق الأقليات. هذا التصنيف يُظهر

تفاوتًا في درجة التطرف داخل هذا التيار (Mudde and Kaltwasser 2017, 5). بالمقابل، تُعارض كِلتا المجموعتين عناصر الديمقراطية الليبرالية التي سادت أغلب دول أوربا الغربية في اعقاب الحرب العالمية الثانية، لكن بطرق مُختلفة جوهرياً. في حين تنتهج قوى (اليمين المُتطرف) الأساليب الثورية والتي قد تصل إلى أعمال العُنف في معارضتِها للنظام القائم، تلجأ قوى (اليمين الراديكالي) إلى انتهاج أساليب أكثر إصلاحية في الأساس، إذ نرى (اليمين الراديكالي) يثق في كون الإرادة الشعبية هي المحرك الرئيس للتغيير، في حين ترى قوى (اليمين المتطرف) أنها هي المسؤولة عن إجراء هذا التغيير وليس الشعب.

وهنا لابد مِنَ الإشارة أيضاً، نظراً لانتشار مصطلح (الشعبوية) على مستوى واسع في النقاشات السياسية المُعاصِرة، علينا أن نوضح إنَّ (الشعبوية) مؤيدة للديمقراطية، ولكنها معادية للديمقراطية الليبرالية. ولذا، فإنَّ (اليمين المُتطرف)، بِحُكم التعريف، ليس شعبوياً، في حين يُمكن أن يكون (اليمين الراديكالي كذلك)– وهو ما نراه في العديد مِن هذه القوى في القرن الحادي والعشرين. (Carter 2017, 5).

المطلب الثاني: الجذور التاريخية لليمين المُتطرف:

في العام 1945، بدأ العالم بالتعافي مِنَ الآثار المُدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، التي خلفت ما بين 75 إلى 85 مليون قتيل، وإصابة عدد أكبر بِجروحٍ خطيرة. وكانت أوربا في حالة خراب إذ تحملت ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي العبء الأكبر مِنَ الدمار، فضلاً عن باقي الدمار الكبير الذي شهدتهُ باقي الدول الأوربية نتيجة الاحتلال والتدمي (Camus and Lebourg 2017, 6). وخلال تعافي أوربا من الانقسام بين الفاشيين ومناهضيهم، دخلت في انقسام جديد بين الشيوعية والرأسمالية. فقد انقسمت القارة في الحرب الباردة على غرب رأسمالي ديمقراطي وشرق اشتراكي استبدادي. ولم يجمع الجانبان إلا العداء للفاشية، بالرغم من تحالف هتلر وستالين مؤقتًا بـ اتفاقية مولوتوف) 1939–1941. (Badie, Schlosser and Morlino 2011, 6) – ولكن بِمُجرد تدمير الفاشية، عاد الانقسام والعداء بينَ المُعسكرين مرةً أُخرى.

إذ استمر الإجماع بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي في مناهضة الفاشية، لكن كلٌ تعامل معها بطريقته؛ فالمعسكر الشيوعي حظر الحركات غير الشيوعية جميعها، في حين اكتفت الديمقراطيات الغربية بقمع محدود. حُظرت ألمانيا وإيطاليا الفاشية الجديدة قانونياً، وشكّل شعار "لن تتكرر أبداً" قاعدة للتكامل الأوربي. لاحقًا، حدد عالم السياسة الألماني **كلاوس فون بيم** في العام 1988، ثلاث موجات من السياسة اليمينية المتطرفة في أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. وفي حين أن هناك بعض الجدل حول الخصائص الدقيقة والمدد الزمنية للموجات المختلفة، فإن أنموذجه يوفر على الأقل رسمًا تقريبياً للطرق التي سارت بها قوى اليمين المتطرف في النصف الثاني مِنَ القرن العشرين (Beyme 2013, 6).

أولا: الموجة الأولى: الفاشية الجديدة 1945-1955:

كما ذكرنا، في اعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد هزيمة القوى الفاشية، شهدت هذهِ القوى انتكاسة كبيرة، الأمر الذي أجبر معظم الأوربيين الذينَ دعموا هذهِ القِوى أو تعاونوا معها على الابتعاد عن الساحة السياسية أو الانخراط بالعمل داخل أحزاب وقوى سياسية ناشئة ضمن قواعد النظم الديمقراطية الناشئة آنذاك (Mudde 2019, 6).

ولذا، بِقدر ما أرادَ (الفاشيون الجدد) البقاء نشيطين سياسياً، كانَ عليهم العمل في مناخٍ قانوني وسياسي معاد. وحتى عندما كانوا حريصين على عدم إظهار ميولهم السياسي بِشكلٍ علني، إلا ان هذهِ المنظمات اليمينية نادراً ما حققت دعماً شعبياً، بل أنها واجهت قمعاً كبيراً من جانب الدولة، إذ حُظِر العديد من الأحزاب وقوى اليمين المتطرف خلال حقبة الخمسينيات من القرن العشرين كما هو الحال مع (حزب الرايخ الاشتراكي الألماني) (Schlager, Weisblatt and Prez 2006, 6).

وفي ظل محاولتهم التحرر من حالة التهميش الوطني، حاول بعض القادة الفاشيين التنظيم على المستوى الدولي. وكانت المحاولة الأكثر شهرة هي (الحركة الاجتماعية الأوربية)(Rydgren 2005, 6) ، المستوحاة من نجاح (الحركة الاجتماعية الإيطالية) (Ignazi 2003, 6)، التي تأسست بمؤتمر مالمو السويد في عام 1951. وفي حين

جمعت (الحركة الاجتماعية الأوربية) أشهر نشطاء اليمين المتطرف في تلك المدة، فضلاً عن ممثلي الأحزاب اليمينية المتطرفة الأكثر أهمية بما في ذلك (الحركة الاجتماعية الإيطالية)، وظلت الحركة الاجتماعية الأوربية هامشية في حياتها القصيرة، وأصبحت في حالة احتضار في العام 1957. وينطبق الشيء نفسه على المحاولات الأخرى جميعها للتعاون مع اليمين المتطرف، بما في ذلك المحاولات المختلفة لتطوير القومية الأوربية من أشخاص مثل الفاشي البريطاني (أوزوالد موزلي) (Ignazi 2003, 186) الذي شارك أيضاً في (الحركة الاجتماعية الأوربية)(Copsey 2018, 7).

ثانيا: الموجة الثانية: صعود اليمين الشعبوي في المدة 1955-1980:

شَهِدَ عقد الخمسينيات مِنَ القرن العشرين صعود مجموعة متنوعة من أحزاب اليمين الشعبوي، الذينَ تمَّ تعريفهم بِمُعارضة "نُخب ما بعد الحرب" بدلاً مِنَ الولاءات الأيديولوجية السائدة آنذاك في ظل الحرب الباردة. إذ أدى الفاشيون دوراً في العديد من هذه الأحزاب، إلا أن هذه الأحزاب لم تكن تجسيداً لتيارات الفاشية الجديدة، إلا أنها كانت وقبل كلِ شيء تجسيداً للتيارات المعارضة لأوضاع ما بعد الحرب، والتي كانت من أبرزها تهميش المناطق الريفية وتطور دولة الرفاه (Beyme 2013, 15).

وفي حين أن هذهِ الحقبة سبقها ظهور العديد من الأحزاب والقوى السياسية الشعبوية اليمينية في أوربا إلا أن حركة "البوجاديين" برزت كإحدى أبرز هذه الحركات في فرنسا. (الكيالي1979, 7)، إذ تميزت باتجاهات قريبة من الفاشية، مثل تمجيد الزعيم القوي ومعاداة النظام البرلماني. وبالرغم من خطابها الحاد، لم تُظهر عداءً صريحًا للديمقراطية. (Mudde 2019, 24).

إذ أصبحت الحركة البوجادية جماهيرية بينَ ليلة وضُحاها، إذ بلغَ عدد أعضائها في العام 1955 حوالي 400000 عضو، وحصلت في انتخابات العام 1956 على 52 مقعداً تحت مسمى قائمة (الاتحاد والاخوة الفرنسية). وفي اعقاب تأسيس الجمهورية الخامسة في العام 1958 على يد شارع ديغول بدأت الحركة بالتراجع بسرعة كبيرة على الساحة السياسية الفرنسية. بالرغم مِن كونهم تركوا إرثاً مُهِماً على الساحة السياسية الفرنسية بِزعيم

اليمين المُتطرف البارز جان ماري لوبان الذي انتخب في العام 1956 كأصغر عضو في تأريخ البرلمان الفرنسي بعد الحرب وهو الإنجاز الذي كررته لاحقاً حفيدته ماريون ماريشال لوبان في العام 2012 (Mudde and Kaltwasser 2017, 34).

وفضلا عن ما تقدم، شهدت أوربا الغربية خلال عقد الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين تأسيس العديد من أحزاب اليمين المتطرف في خلال الستينيات والسبعينيات، مثل الحزب الوطني الديمقراطي في ألمانيا والجبهة الوطنية البريطانية. ركزت هذه الأحزاب على قضايا ما بعد الحرب، خاصة الهجرة غير الأوربية. استعملت شعارات قومية مثل "أوقفوا الهجرة" و"اجعلوا بريطانيا عظيمة مرة أخرى" لكسب الدعم السياسي." (Art 2011, 7).

ثالثا: الموجة الثالثة: صعود اليمين المتطرف في المدة 1980–2000:

بدأت الموجة الثالثة لليمين المتطرف بشكلها الحديث في أوائل الثمانينيات، لكنها اكتسبت زخماً فعلياً في التسعينيات بسبب البطالة ومخاوف الهجرة. إذ دخلت أحزاب مثل الكتلة الفلمنكية وحزب الوسط الهولندي البرلمانات بتمثيل ضعيف. وفي فرنسا، استفادت الجبهة الوطنية من نظام التمثيل النسبي عام 1986، لكنها فقدت مكاسبها بعد العودة لنظام الأغلبية. (Mudde and Kaltwasser 2017, 52)

وبعد سقوط الشيوعية عام 1989، ظهرت قوى اليمين المتطرف في جمهوريات سوفيتية سابقة بشكل إقليمي في البداية. شملت هذه القوى أحزاباً مثل حزب الحقوق الكرواتي والحزب الوطني السلوفاكي، التي تأثرت بالفاشية القديمة. كما ظهرت أحزاب تجمع بين اليمين المتطرف والحنين للشيوعية، مثل حزب رومانيا الكبرى. (Anndrescu 2005, 8). وفي الوقت نفسه، انتُخِب سياسيون من أقصى اليمين على قوائم أحزاب غير يمينية متطرفة، مثل (الحزب الاشتراكي البلغاري)، و(الحزب الشيوعي) في الاتحاد الروسي، وحزب (العمل الانتخابي التضامني) في بولندا(Mudde 2007, 8) .

ومع مطلع القرن العشرين، أصبحت الشعبوية هي الإيديولوجية السائدة في معسكر اليمين المتطرف الأوربي. وبالرغم من اختلاف أولويات هذه الأحزاب حسب المنطقة، إلا أنها

جميعاً جمعت بين القومية، الاستبداد، والشعبوية. وقدمت نفسها كصوت الشعب، مهاجمة المهاجرين، الأقليات، والنخب السياسية. (Mudde 2019, 26).

رابعا: الموجة الرابعة: صعود اليمين المتطرف بعد العام 2000:

دخل اليمين المتطرف موجتهُ الرابِعة في القرن الحادي والعشرين، مستفيداً انتخابياً وسياسياً من ثلاث "أزمات"، وهي: الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر/أيلول 2001 (وما بعدها)، الأزمة الاقتصادية العالمية في العام 2008، و"أزمة اللاجئين" في العام 2015. إذ تأثرت الديمقراطيات الغربية جميعها، وإن كان ذلك بطرق مختلفة، مما أدى إلى اهتزاز الوضع السياسي الراهن على الصعيدين الوطني والدولي، وإحداث موجة غير مسبوقة من الاحتجاجات المعادية للإسلام والخِطابات الشعبوية.

إذ تتميز هذه الموجة بتصدر اليمين المتطرف المشهد السياسي الأوربي، بعدما كان مهمشاً بعد العام 1945. أصبحت الأحزاب اليمينية التقليدية، وأحيانًا اليسارية، تقبل بالتحالف مع اليمين المتطرف الشعبوي. كما بدأت أفكار هذا التيار تُناقَش علناً، وتُتبنى جزئياً من أحزاب الوسط المحافظ) (Mudde 2019, 26).

وما يُمكن ملاحظته هو الارتفاع المطرد في القاعدة التصويتية لأحزاب اليمين المتطرف، ففي الوقت الذي حصلت فيه على نسبة 4.7% من الأصوات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتفعت هذهِ النسبة إلى 7.5% في العقد لثاني. فضلا عن ذلك، استطاعت هذهِ الأحزاب أن تحقق اختراقاً في البُلدان التي قاومت توجهاتها في السابق، كما هو الحال مع السويد وألمانيا، أو كانت على هامش الخريطة السياسية كما هو الحال مع أحزاب اليمين المتطرف في هولندا والمجر، التي انتقلت لتكون من بين أكبر الأحزاب على الخريطة السياسية في بلدانها، كما هو الحال مع (حزب الشعب) الدنماركي، و(حزب فيدس) المجري(Hainsworth 2008, 9) .

حتى أصبحت أحزاب اليمين المتطرف شريكاً رئيساً في حكومات أوربا الغربية، وتمكن بعضها من تشكيل حكومات بمفرده مثل فيدس في المجر وحزب القانون والعدالة في

بولندا. يعكس ذلك توسع قاعدتها الجماهيرية والتصويتية بشكل كبير. كما زاد تأثيرها المباشر في سياسات الهجرة، بعدما كان يقتصر على الخطاب فقط.

المبحث الثاني: عوامل صعود اليمين المتطرف وتأثيره في الساحة السياسية الأوربية

يرتبط صعود اليمين المتطرف بعدة عوامل تعزز حضوره في الساحة السياسية الأوربية. وقد زادت أهمية هذه النقاشات بعد انتخاب ترامب وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي وما تبعه من تأثيرات سياسية عالمية.وعليه جاء هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: العوامل التي أسهمت في صعود اليمين المتطرف:

لا شك إنَّ صعود اليمين المُتطرف يرتبط بِمجموعة مِنَ العوامل أسهمت في تعزيز موقعهِ على الساحة السياسية الأوربية. إذ إنَّ النقاشات حول هذهِ العوامل عادت وتكرست بِصورةٍ أكبر في اعقاب انتخاب دونالد ترامب لِرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي وما أفرزته من نتائج على الساحة السياسية الأوربية والعالمية على حدّ سواء. إذ سنتناول هذه النقاشات على النحو الآتي:

أولا: الاحتجاج الشعبي مقابل دعم اليمين المتطرف:

تُشير استطلاعات الرأي التي أُجريت قُبيل انتخابات البرلمان الأوربي إلى حالة من الغضب وعدم الرضا الشعبي تجاه آداء الأحزاب الرئيسة. فعلى سبيل المِثال، كشفت دِراسة أجراها مركز بيو للأبحاث أنَّ 26% من الرجال في ألمانيا مقارنةً بـ 11% من النساء لديهم آراء إيجابية عن حزب (البديل من أجل ألمانيا) اليميني المتطرف إذ ارتفعت نسبة الرجال الذينَ يؤيدون هذا الحزب بِحوالي عشرة نِقاط منذُ العام 2022. إذ ارتفع عدد الناخبين الذينَ صوتوا لِصالح حزب (البديل من أجل ألمانيا) في انتخابات الاتحاد الأوربي للناخبين من الشباب دون 24 عاماً من الذكور والإناث إلى 16% بِزيادة قدرها 11 نقطة مُقارنةً بانتخابات العام 2019 (Ramones 2024) . إذ يأتي هذا الارتفاع المضطرد في نسبة تأييد الشباب لأحزاب اليمين المتطرف تماهياً مع النزعة العدائية لخطاب اليمين المتطرف للهجرة والمهاجرين، الذي يؤكد على مخاطر قبول المزيد من المهاجرين وعلى المستويات كافة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. وهو ما

يعكس ميل الشباب نحو تبني (الإيديولوجيا الأصلانية/ Nativism) (Mudde and Kaltwasser 2017, 6) إلى جانب المشاعر السلبية المناهضة للمؤسسة. وفي استطلاع سابق أجراه (معهد الأبحاث الاجتماعية/ INSA) أظهرت تفاصيل الاستطلاع إنَّ 67% ممن اختاروا (حزب البديل من أجل ألمانيا) فضلوه على غيره ليس بسبب الاقتناع ببرنامجه الانتخابي، بل لأنهم محبطون من آداء الأحزاب الأخرى، فيما تُحسب النسبة المتبقية على الناخبين التقليديين المصنفين كيمينيين متطرفين أو يمينيين شعبويين(Insaconsulere 2024) . بالمقابل، شَهِدت فرنسا تراجعاً كبيراً في شعبية الحزبين التقليدين من يمين الوسط: الحزب الاشتراكي والحزب الجمهوري. إذ فَشِلَ الحزبان بلوغ الجولة الثانية من انتخابات العام 2017 و2022 على التوالي. قابله صعود كبير لحزب التجمع الوطني اليميني المتطرف بزعامة مارين لوبان الذي حصل على 33.9% من الأصوات في الجولة الثانية في انتخابات العام 2017 و41.5% في الجولة الثانية من انتخابات العام 2022 وهي أعلى نتيجة حققها اليمين المتطرف في تأريخ فرنسا. وبحسب Eurobarometer 2022، فإن59% من الفرنسيين لا يثقون في الأحزاب التقليدية، و45% يرون أن النخبة السياسية لا تمثلهم. إنَّ النِقاشات الأكاديمية حول دوافع الناخبين لانتخاب أحزاب اليمين المتطرف في أوربا الغربية لم تتوقف منذ ثمانينيات القرن العشرين. إذ هنالك من يراها احتجاجاً من الطبقة العاملة البيضاء على تدهور أوضاعهم، ومن يراها تعبيراً عن قناعات أيديولوجية تحمل "الآخر" مسؤولية الأزمات. وتستمر هذه الجدلية في تفسير سلوك الناخبين.

ثانيا: القلق الاقتصادي مقابل رد الفعل الثقافي:

تشكل المخاوف الاقتصادية والثقافية إحدى الدوافع الرئيسة التي تدفع الناخبين نحو التصويت إلى اليمين المُتطرف، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه ان ناخبي اليمين المتطرف يستجيبون في المقام الأول للضغوط الاقتصادية الناتجة عن "العولمة النيوليبرالية". إذ إنَّ هذهِ الفِئة مِنَ الناخبين لديهم شعور أنهم "الخاسرون في العولمة"، ويحتجون على الحرمان المطلق أو النسبي الذي يعانون منه. في المقابل، تؤكد حجة رد الفعل الثقافي أن هؤلاء الناخبين يحتجون بشكل رئيسي على جانب آخر من "العولمة النيوليبرالية"، وهو الهجرة

الجماعية وصعود المجتمع متعدد الثقافات، الذي يعتقدون أنه يهدد هويتهم الثقافية (Buruma 2014).

مِنَ الواضح أنَّ كِلا الاتجاهين يتشاركان في العديد مِنَ النِقاط، وأهمها السبب الرئيس اللذان يتفقان عليه، وهو "العولمة النيوليبرالية"، كما أنهما ينظران إلى التصويت لليمين المتطرف في المقام الأول على أنه شكل من أشكال الاحتجاج، بالرغم أن مؤيدي حجة رد الفعل الثقافي لا يستبعدون إمكانية وجود دعم حقيقي أيضًا. إذ أظهرت السنوات الماضية مِنَ الأبحاث الأكاديمية أن رد الفعل الثقافي أكثر أهمية بكثير من القلق الاقتصادي، وأكدت الأبحاث الحديثة حول ناخبي ترامب هذه النتيجة مرة أخرى. وهو ما وصفه الكتاب الأمريكي البارز (فريد زكريا) بـ "المخاوف مِنَ التشرد الثقافي" (Zakaria 2017). باختصار، هناك عدد قليل من ناخبي اليمين المتطرف الذين تحركهم المخاوف الاقتصادية فقط، في حين أن هناك الكثيرين الذين يعبرون فقط عن رد فعل ثقافي.

ويتكامل التفسير الاجتماعي–الثقافي مع الاقتصادي في فهم دعم السياسات اليمينية المتطرفة. إذ يعزو كثير من الناخبين مشكلاتهم الاقتصادية للهجرة، متأثرين بالسرديات القومية. ويظهر ذلك في "شوفينية الرفاهية"، التي تدعو لقصر فوائد الدولة على المواطنين فقط.

ثالثا: العولمة مقابل المحلية

يناقش الباحثون ما إذا كان التصويت لليمين المتطرف ظاهرة عالمية أم محلية، إذ يرى بعض أنه اتجاه عام ناتج عن عوامل كالبطالة والقلق الثقافي، في حين يرى آخرون أن كل حالة يجب تفسيرها محلياً وفقاً لأوضاع خاصة مثل قيادة الحزب وتنظيمه.

إنَّ الحجة العالمية الأكثر شيوعًا هي العولمة (النيوليبرالية). وبوصفها أحدث تكرار لنظرية التحديث، تفترض هذه الحجة أن العولمة أفرزت فائزين وخاسرين، وأن الفئة الأخيرة تصوت لأحزاب اليمين المتطرف إما لمعاقبة الأحزاب التقليدية (كاحتجاج)، وتعدّها مسؤولة عن العولمة، أو لإيقاف العولمة (بما في ذلك الهجرة) واستعادة السيطرة على البلاد ("استعادة وطننا"). وكما هو متوقع، تُستعمل الحجج العالمية غالباً من أولئك الذين

يسعون إلى تفسير نجاح اليمين المتطرف – والذي يُشار إليه مؤخرًا بشكل أكثر شيوعاً باسم "صعود الشعبوية" – في حين يتجاهلون دولًا أخرى معولمة لا تمتلك أحزاب يمين متطرف ناجحة، مثل إيرلندا أو اليابان (Mudde And Kaltwasser 2017, 89).

بينما تركّز الحجج المحلية بشكل أساس على ما يُعرف باسم "هيكل الفرص السياسية" ، وهو الإطار الذي تعمل ضمنه منظمات اليمين المتطرف، مثل النظام الانتخابي والإطار القانوني. كما تسلط الضوء على جانب العرض في سياسة اليمين المتطرف، بما في ذلك سلوك كلٍّ من الجماعات السائدة والمتطرفة. على سبيل المثال، اتفق الباحثون لمدة طويلة على أن الأحزاب اليمينية المتطرفة الصريحة لا يمكن أن تنجح في حقبة ما بعد الحرب، لكن النجاحات الانتخابية الأخيرة لأحزاب نازية جديدة مثل حزب (الفجر الجديد) اليميني المتطرف في اليونان و(الحزب الوطني السلوفاكي) أثبتت عدم صحة ذلك. وبالمثل، فإن الفكرة القائلة بأن الأنظمة الانتخابية ذات الأغلبية المطلقة، مثل نظام "الفائز يأخذ كل شيء"، تشكّل حاجزًا فعالًا أمام اليمين المتطرف، قد ضعفت بعد الانتخابات الأخيرة لشخصيات مثل بولسونارو وترامب(March 2017).

لا شك في أن عوامل العولمة تساعد في تفسير سبب قدرة سياسات اليمين المتطرف على إيجاد جمهور متقبل بدرجات متفاوتة في أوقات زمنية معينة وفي مناطق جغرافية محددة، لكن نجاح اليمين المتطرف يعتمد أولًا وقبل كل شيء على العرض السياسي، وتحديداً من قادة ومنظمات اليمين المتطرف أنفسهم. فعندما تكون معدلات البطالة والهجرة مرتفعة، يتم تأطيرها على أنها تهديد للهوية الوطنية أو للدولة، وأنها ناجمة عن "الآخرين"، حتى يستفيد منها الفاعلون اليمينيون المتطرفون. وفي كثير مِنَ الأحيان، لا يكون الفاعلون في اليمين المتطرف هم من يقومون بذلك، بل الصحافة الصفراء والسياسيون الانتهازيون من التيار الرئيسي، دون أن يذهبوا بالضرورة إلى حد الادعاء بأن منظمات اليمين المتطرف تقدم حلولًا. في الواقع، غالبًا ما تجمع هذه الجهات بين دعم سرديات اليمين المتطرف الراديكالي ومعارضة منظماته المتطرفة – كما هو الحال، على سبيل المثال، مع صحيفة Bild Zeitung في ألمانيا أو TheSun في المملكة المتحدة (Mudde 2019, 99).

أسهمت وسائل الإعلام والسياسة التقليدية في تمكين اليمين المتطرف من تصدر قضايا مثل الهجرة وتصويرها كتهديد، مما منحهم شرعية ومظهر الكفاية. وعندما تفشل الأحزاب التقليدية في معالجة هذه القضايا، يصبح اليمين المتطرف بديلاً جذاباً للناخبين.

المطلب الثاني: عواقب صعود اليمين المتطرف:

لا يقتصر تأثير اليمين المتطرف على وجوده في الحكم، بل يتأثر بالسياق السياسي المحيط به. فبينما قد تقاوم الديمقراطيات الراسخة هذا التأثير، تكون الأنظمة الأضعف أكثر عرضة له، خاصة عبر الإعلام والسياسة العامة. وسنحاول في هذا المطلب مناقشة نتائج صعود قوى اليمين المتطرف ومدى تأثيره في الساحة السياسية الأوربية على النحو الآتي:

أولا: حكومات اليمين المتطرف:

حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، لم يصل اليمين المتطرف للسلطة إلا في دول غير ديمقراطية أو ديمقراطيات هشة. أما اليوم، فقد بدأ قادة اليمين المتطرف الشعبوي يتولون الحكم في ديمقراطيات راسخة مثل البرازيل والمجر. وبالرغم من ذلك، لا يزال تصنيف هذه الأحزاب كـ"يمينية متطرفة" موضع جدل أكاديمي ومجتمعي (Camus and Lebourg 2017, 16).

عند وصول اليمين الشعبوي المتطرف إلى الحكم، يسعى لتحويل النظام نحو مسار غير ليبرالي بإضعاف القضاء والإعلام وتهميش الأقليات. ويعتمد مدى نجاحه على قوته البرلمانية وتعقيد النظام السياسي. فمثلاً، نجح حزب فيدس في هنغاريا بسهولة، في حين واجه حزب القانون والعدالة في بولندا صعوبات؛ بسبب النظام الأكثر تعقيداً(Muller 2017) .

إذ إنَّ الديمقراطية غير الليبرالية التي تحاول أحزاب اليمين المتطرف إقامتها هي من نوع خاص، ألا وهو (الإثنوقراطية)، وهو: "نظام ديمقراطي اسمياً تُحدد فيه هيمنة جماعة عرقية واحدة هيكلياً. وفي أكثر أشكالها تطرفاً، تعني (الإثنوقراطية): طرد "الغرباء" جميعا، لكن بعض جماعات اليمين المتطرف فقط تدعم هذا علناً. فعلى سبيل المِثال، وضع (حزب الجبهة الوطنية) الفرنسي بزعامة جان ماري لوبان مخططاً للإثنوقراطية المفضلة

لديها في برنامجها الانتخابي المكون من خمسين نقطة لعام 1991 –والذي شرحه بِدورِهِ زعيم حزب الشعب فيليب ديوينتر في برنامجه المكون من سبعين نقطة بعد عام –والذي تضمن، من بين أمُورٍ أُخرى، "تفضيلاً وطنياً" للفرنسيين "الأصليين"، يشمل من بين عدّة أمور رعاية اجتماعية منفصلة "للأصليين" و"الأجانب"، ورفض الحقوق الدينية للإسلام والمسلمين. إنَّ هذا النهج كانَ سيؤدي باختصار، إلى تأسيس واقع فرنسي متعدد الأعراق يتم خِلاله تخفيض "غير الأصليين"، بمن فيهم المهاجرون والمواطنون الفرنسيون، إلى سكان من الدرجة الثانية(Yiftachel 2006) .

إنَّ مِن أبرز الشواهد على النظم الإثنوقراطية كان نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛ وهو نظام حظي بدعم كبير من اليمين المتطرف العالمي، وكثيراً ما يُنعى زواله. ومؤخراً، في يوليو/تموز 2018، أعلنت (إسرائيل) رسميا دولتها الإثنوقراطية، إذ أقرّ برلمانها –الذي يهيمن عليه ائتلاف من أحزاب اليمين المتطرف –قانون الدولة القومية، الذي يُكرّس (إسرائيل) "الوطن القومي للشعب اليهودي". بالمقابل، وعلى الرغم من ضغوط المتطرفين الهندوس، لم تُعرّف حكومة التحالف الوطني الديمقراطي بقيادة حزب (بهاراتيا جاناتا) الهند رسمياً حتى الآن بأنها "هندوستان"، أي أرض الأمة الهندوسية، على الرغم من أن العديد من الأعضاء البارزين يرون البلاد بهذه الطريقة(Perliger and Pedahzur 2018).

ثانيا: ائتلافات اليمين المُتطرف

نادراً ما يحكم اليمين المتطرف بمفرده، وغالباً ما يكون جزءاً من ائتلافات أوسع. في بعض الحالات، يهيمن على الائتلاف كما في الهند وإسرائيل، أو كما في إدارة ترامب التي جمعت بين اليمين المتطرف والتيار السائد. وفي البرازيل، حكم بولسونارو دون أغلبية برلمانية، مما حدّ من سلطته بالرغم من توجهه اليميني المتطرف.

وغالباً ما تشارك أحزاب اليمين المتطرف كأطراف أصغر في ائتلافات حكومية مع الأحزاب الرئيسة، كما في النمسا. أحيانًا تدعم هذه الأحزاب حكومات أقلية مقابل مكاسب مثل مناصب برلمانية وتنازلات سياسية. وقد تملك نفوذًا كبيرًا حتى دون أن تكون جزءًا رسميًا من الحكومة، كما حدث مع حزب الشعب الدنماركي (2001–2011، 2016–

2019)، مما أدى إلى تشديد قوانين الهجرة بشكل كبير وتعزيز متطلبات الاندماج. (Mudde 2019, 111)

ثالثا: اليمين المتطرف في المعارضة

بالرغم أن أحزاب المعارضة تملك سلطة محدودة في صنع السياسات، إلا أنها تؤثر في تحديد الأجندة السياسية عبر طرح قضايا للنقاش. إذ يبرز هذا الدور خصوصاً لدى الأحزاب اليمينية المتطرفة ذات التمثيل البرلماني الكبير. ومع تفكك الأنظمة الحزبية، أصبحت هذه الأحزاب تمثل أحياناً أكبر قوة معارضة، كما في حالة "البديل من أجل ألمانيا."

أصبح اليمين المتطرف يحقق نجاحًا متزايداً في تحديد الأجندة السياسية، وغالباً ما يتم ذلك بمساعدة سياسيين من التيار الرئيسي الذينَ يتصرفون بدافع الانتهازية التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى اثارة الانقسامات داخل معسكر الأحزاب الرئيسة، فضلا عن وسائل إعلام رئيسة تميل إلى الإثارة. ففي العديد من الدول الأوربية، تمكن اليمين المتطرف من إبقاء قضية "الهجرة" في صدارة الأجندة، مع تصويرها على أنها تهديد، وعدّ الاندماج مشكلة بحد ذاته. وبالمثل، أصبحت عملية التكامل الأوربي تُناقش الآن على نطاق واسع بوصفها قد تجاوزت الحد، مما يستدعي استرجاع الصلاحيات الوطنية، كما أن مصطلحات مثل "المؤسسة الحاكمة" و"النخبة" أصبحت في الغالب تُستعمل كاتهامات لنزع الشرعية عن الخصوم (Camus and Lebourg 2017, 14).

لقد نجحت أحزاب اليمين المتطرف للتأثير في خطاب الأحزاب الرئيسة دون أن تغيّر السياسات الفعلية بشكل كبير. أدى هذا التباين بين الخطاب والسياسات إلى تصاعد الاستياء السياسي بين الناخبين. وأسهم ذلك في تعزيز الدعم لليمين الشعبوي، كما حدث مع فوز ترامب في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري.

إنَّ النشاط السياسي لليمين المتطرف في الساحة السياسية الأوربية سواء في الحكم أم المعارضة أسهم في التأثير بِنواحي عديدة في السياسة الأوربية سواء على المستوى الشعبي أم مستوى السياسات المتبعة وتوجهات المؤسسات السياسية وهو سنتناولهُ تِباعاً:

1- التأثير في الرأي العام:

ترمي الجماعات اليمينية المتطرفة جميعها تقريباً إلى التأثير في الرأي العام، بالرغم من اختلاف أهدافها ووسائلها. في حين يستعمل بعض النازيين الجدد الموسيقى لجذب المؤيدين، والعنف لترهيب المعارضين، وتركز الأحزاب اليمينية المتطرفة بشكل أكبر على الانتخابات والسياسات لتحقيق أهداف مشابهة. وعادةً ما تحقق الجماعات اليمينية المتطرفة نجاحًا محدوداً في إقناع الناس بأفكارها العنصرية والمعادية للديمقراطية بشكل علني، لكن العنف الذي تمارسه يمكن أن يخلق تأثيراً مرعباً في المجتمع، خاصة على الفئات التي تستهدفها. وفي بعض المدن والبلدات في أوربا الشرقية على وجه الخصوص، قامت جماعات يمينية متطرفة بترهيب السكان "الأجانب" بهدف إنشاء ما يسميه النازيون الجدد في شرق ألمانيا "مناطق محررة وطنياً (national befreite Zone) ، أي مناطق "خالية" من المهاجرين أو الأقليات العرقية والدينية كما هو الحال مع الأقليات المسلمة أو العرقية مثل الغجر بحسب تصورهم(Backes 2018, 15) .

مع شعور الفئات المستهدفة بانعدام الأمان في الفضاء العام، فإنها تصبح أكثر انتقاداً للمؤسسات السياسية الرسمية، من البرلمان إلى الشرطة. وغالباً ما تكون هذه الفئات قد فقدت الثقة مسبقاً في مؤسسات الدولة، وخصوصاً أجهزة إنفاذ القانون، نتيجة التعرض للتمييز والعنف، ما يدفعها إلى عدم الإبلاغ عن الحوادث أو طلب الحماية. وفي كثير من الأحيان، يعتقد أفراد هذه الفئات أن ضباط الشرطة يتعاطفون مع الجماعات اليمينية المتطرفة. وهذا الاعتقاد لا يخلو من أساس. ففي العديد من البلدان (مثل فرنسا واليونان)، يُظهر عدد كبير من عناصر الشرطة دعماً ملحوظاً للأحزاب اليمينية المتطرفة، كما أن الروابط الشخصية بين ضباط محليين وتلك الجماعات أو الأفراد المنتمين لها تكون قوية. (Mudde 2019, 113)

في الواقع، إنَّ تزايد الدعم للأحزاب اليمينية المتطرفة سيؤدي إلى تأثير مشابه في الفئات المستهدفة، إذ ستبدأ هذه الفئات في النظر إلى أجزاء كبيرة من المجتمع والدولة على أنها معادية لمصالحها، إن لم تكن معادية لوجودها نفسه. ويزداد هذا الشعور حدة عندما

تصبح الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة جزءً من التيار العام ويتم تطبيع وجودها داخل المجتمع، فضلًا عن مشاركتها في الحكومات على المستويين الوطني والمحلي. وفي نهاية المطاف، قد يؤدي ذلك إلى فقدان هذه الفئات المستهدفة الثقة الكاملة بالنظام السياسي بأسره(Manucci 2017, 15) .

إنَّ العِلاقة بين الرأي العام لدى عامة السكان والأحزاب اليمينية المتطرفة تبدو أكثر تعقيداً مما يُفترض غالباً. فالرأي العام يُعدّ في الوقتِ نفسِه سبباً ونتيجة لنجاح هذه الأحزاب انتخابيا، بالرغم أن الأدلة على كونه سبباً أقوى بكثير من كونه نتيجة. تحقق معظم الأحزاب اليمينية المتطرفة اختراقها الانتخابي انطلاقًا من الهوامش السياسية، إذ تكون شبه غائبة عن وسائل الإعلام الرئيسة. ونظراً لأن أيديولوجيتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيم السائدة في المجتمع، وليست معارضة لها بشكل جذري، فإنها لا تحتاج إلى تغيير قناعات الناس. وما تحتاجه هو أن يتحول النقاش العام إلى القضايا التي تثيرها، وأن يُطرح من خلال الأطر التي تتبناها، وهو ما يحدث غالباً دون أن تؤدي هذه الأحزاب دوراً رئيساً مباشراً في ذلك التحول. (Manucci 2017, 16)

في الواقع، لا توجد أدلة كافية على أن صعود اليمين المتطرف غيّر الرأي العام بشكل كبير. فبالرغم من تصاعد المشاعر المعادية للمؤسسات، فإن معارضة الهجرة كانت مرتفعة مسبقًا وتراجعت في بعض المناطق، خصوصًا بين الشباب. كما شهدت أوربا والولايات المتحدة مؤشرات على دعم متزايد للهجرة والاتحاد الأوربي كرد فعل مضاد للتيارات اليمينية (European Commission 2022, 16) .

إن التأثير الأكبر لا يتعلق بمواقف الناس تجاه القضايا بقدر ما يتعلق بأهمية القضايا في نظرهم – أي مدى وصفهم لقضية ما على أنها مهمة – وربما أيضا بدرجة حدة مواقفهم تجاهها. ويُعد هذا نتيجة مباشرة للتركيز الذي توليه وسائل الإعلام لتلك القضايا، وهو بدوره مرتبط بخيارات السياسيين من التيار العام واليمين المتطرف على حدٍّ سواء. ومع ذلك، فإن تأثير اليمين المتطرف على الرأي العام يكون في الغالب غير مباشر، ويتم أساساً من خلال تحديد الأجندة، ويعتمد إلى حد كبير على تبني التيار السياسي

والإعلامي السائد لقضايا اليمين المتطرف وأطره الفكرية. فعلى سبيل المثال، أظهرت استطلاعات اليورو باروميتر على مستوى الاتحاد الأوربي لسنوات، أن قضايا مثل الهجرة والإرهاب تُعد ذات أهمية قصوى، حتى في البلدان التي يكاد يكون فيها هذان الأمران هامشيين وليس لها تأثير يُذكر (European Commission 2022).

2- التأثير في السياسات:

بالرغم أن الأحزاب اليمينية المتطرفة قد نجحت في تحديد الأجندة السياسية في العديد من الدول الأوربية خلال معظم سنوات القرن الحادي والعشرين حتى الآن، إلا أن الكلمات غالبًا ما كانت أقوى من الأفعال. فقد اتجهت الأحزاب الرئيسة، سواء اليمينية أم اليسارية، بشكل واضح نحو اليمين في خطابها السياسي حول قضايا مثل الفساد، الجريمة، التكامل الأوربي، والهجرة، لكنها أجرت تغييرات سياسية شكلية في الغالب دون أن تمس الجوهر. فعلى سبيل المثال، أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي فشل التعددية الثقافية، وقاما بتشديد بعض معايير الاندماج وشروطه، لكنهما لم يغيّرا السياسات المتعلقة بالهجرة أو الاندماج بشكل جذري. وبالمثل، وبالرغم أن العديد من رؤساء الوزراء في شمال أوربا انتقدوا الاتحاد الأوربي بوصفه قوياً أكثر من اللازم ومنفصلاً عن الناس، وتعهدوا بمعارضة حزم الإنقاذ المقبلة، إلا أنهم لم يطرحوا بدائل واضحة لمستقبل الاتحاد الأوربي، وفي النهاية دعموا حزم الإنقاذ المستقبلية. وقد وصف عالم السياسة أنطونيس إلّيناس هذه الاستراتيجية بأنها" :اللعب بورقة القومية ثم التراجع عنها"(Ellinas 2010, 17) .

إنَّ ما يُسمى بـ"أزمة اللاجئين"، وبالتزامن مع تصاعد موجة الإرهاب الجهادي في أوربا الغربية، أسهمت سريعاً إلى تقليص الفجوة بين الخطاب السياسي والسياسات الفعلية. ففي عام 2015، وبردّ فعل على سياسة "الترحيب" (Willkommenspolitik) التي انتهجتها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، والتي فتحت ألمانيا، ومن ثم جزءً كبيرًا من الاتحاد الأوربي، أمام طالبي اللجوء، قاد رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان حملة رجعية قائمة على النزعة القومية، ضمت ائتلافًا متزايدًا من الدول الأعضاء. كانت دول أوربا الوسطى

والشرقية الأكثر صراحة وعلانية في معارضتها للهجرة من خارج أوربا، وكانت كذلك الأكثر تطرفاً في تبني سياسات جديدة مناهضة للهجرة – بما في ذلك بناء الأسوار وتجريم المهاجرين غير النظاميين – إلا أن العديد من حكومات أوربا الغربية كانت سعيدة باتباع هذا النهج أيضًا. بعض الحكومات المناهضة للهجرة تطرفاً تهيمن عليها أحزاب اليمين الشعبوي المتطرف (مثل المجر وبولندا)، في حين لا تسيطر مثل هذه الأحزاب على أخرى (مثل النمسا والدنمارك وسلوفاكيا)، وبعض الدول الأخرى، مثل جمهورية التشيك وهولندا، وتستبعد رسميًا مشاركة أحزاب اليمين الشعبوي المتطرف من حكوماتها (Bar-On 2018, 17).

خارج أوربا، أثّر اليمين المتطرف أيضاً على سياسات الهجرة ومكافحة الإرهاب، كما فعل ترامب بحظر المسلمين ومحاولة بناء جدار حدودي. في الهند، استعملت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا المشاعر القومية والدينية لفرض سياسات مثل حظر لحوم البقر، الذي أُبطل لاحقًا. كما فرّقت بين المهاجرين حسب الديانة، مفضلة الهندوس على المسلمين في قضايا الهجرة.

3- التأثير في النظم السياسية:

حتى وقت قريب، لم تتمكن الأحزاب اليمينية المتطرفة من إحداث تغييرات جوهرية في الأنظمة السياسية؛ بسبب افتقارها للأغلبية البرلمانية. وحاولت تقويض استقلال القضاء والإعلام وحقوق الأقليات، لكنها واجهت مقاومة من شركاء الائتلاف والمجتمع المدني. ونتيجة لذلك، لم تختلف سياساتها كثيراً عن باقي الحكومات اليمينية في المنطقة.

إلا أن الوضع تغيّرَ في السنوات الأخيرة، كما هو الحال في هولندا وألمانيا. إذ تأتي التحديات الرئيسة أساساً من أحزاب وشخصيات سياسية محافظة تحولت إلى اليمين الشعبوي المتطرف. وهو ما يبرز جلياً مع حالة الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ دخولهِ البيت الأبيض، دأب الرئيس ترامب على انتقاد الصحفيين والقضاة الذين يعارضونه، واقترح اتخاذ تدابير جديدة للحد من استقلاليتهم. ومع ذلك، وحتى الآن، سعى ترامب إلى تغيير بيئته السياسية بشكل أساس من خلال استبدال الأشخاص بدلاً

من إعادة هيكلة المؤسسات نفسها. أما في بولندا، فقد شنّت الحكومة المنتمية إلى اليمين الشعبوي المتطرف هجوماً مباشراً على القضاء ووسائل الإعلام، لكنها واجهت مقاومة من المجتمع المدني، والقضاة، وأحزاب المعارضة، والمجتمع الدولي. إذ حاولَ حزب القانون والعدالة (PiS) أن يتبع "الأنموذج البودابستي"، لكنه يفتقر إلى الأغلبية الدستورية التي يمتلكها أوربان، كما أنه أفتقرَ إلى القدرة على ترسيخ سلطته بالطريقة نفسها. ويمكن أن نرى أنموذج الحكومة الشعبوية اليمينية المتطرفة بوضوح في المجر، إذ حوّل أوربان البلاد من ديمقراطية ليبرالية إلى نظام سلطوي تنافسي، خالٍ من المحاكم ووسائل الإعلام المستقلة، فضلاً عن غياب الانتخابات الحرة والنزيهة. (Mudde 2019, 117)

المناقشات:

أظهرت هذه الدراسة أن صعود اليمين المتطرف في أوربا الغربية لا يمكن اختزاله كظاهرة وقتية أو ردة فعل مؤقتة على أزمات متفرقة، بل هو نتيجة لتحولات بنيوية عميقة ومتداخلة طالت البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية لدول المنطقة. ففي ظل تراجع دور دولة الرفاه، وتفاقم أزمة العدالة الاجتماعية، وتآكل ثقة المواطنين في المؤسسات التقليدية، وجدت الحركات اليمينية المتطرفة مناخاً ملائماً لتقديم نفسها كبديل سياسي حقيقي، قادرة على تمثيل ما تعدّه "الأغلبية الصامتة"، التي تعاني من التهميش والإقصاء من النخب الحاكمة.

تكشف نتائج البحث أن هذه الحركات لم تنشأ من فراغ، بل نمت ضمن بيئة متعددة الأبعاد، ساعدت على إعادة تشكيل الخريطة السياسية الأوربية. وقد أسهمت الأزمات المتكررة – من الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008، إلى أزمة اللاجئين في 2015، وصولاً إلى تداعيات جائحة كوفيد–19 – في تفكيك السردية الليبرالية القائمة على الاندماج والتعددية. وأمام هذا التآكل، ظهر اليمين المتطرف كقوة تستثمر في الخوف، وتطرح نفسها حاملة لحل جذري يعيد "الهوية القومية" إلى مركز الخطاب السياسي، عبر خطابات تنزع إلى المحافظة والانغلاق ورفض العولمة، وتعِد بإعادة المكانة للحدود الثقافية والعرقية التي يرى أنصارها أنها تآكلت في العقود الأخيرة.

من زاوية اقتصادية، تشير الدراسة إلى أن تآكل الطبقة الوسطى، وتصاعد البطالة، وتراجع الأجور في بعض المناطق، خاصة في الأرياف والمدن الصناعية المتدهورة، شكلت أرضية خصبة لنمو مشاعر الاستياء. وقد أتقن اليمين المتطرف توظيف هذه المعاناة من خلال ربطها بقضايا الهجرة، والعولمة الاقتصادية، والبيروقراطية الأوربية. فرسخ في الوعي الشعبي سرديات تربط بين فقدان الوظائف ووجود المهاجرين، وبين تدهور السيادة الوطنية وهيمنة بروكسل. كما استفاد من ضعف السياسات الاجتماعية وانسحاب الدولة من أدوارها التقليدية، إذ ظهر كبديل يُقدّم حلولاً مباشرة وشعبوية لمشكلات هيكلية.

لكن الدراسة تؤكد أن تصنيف هذه الحركات ككيان واحد متجانس يُعد تبسيطاً مخلًّا. فاليمين المتطرف ليس تيارًا موحدًا، بل هو طيف واسع يمتد من الأحزاب المنظمة ذات الطموحات البرلمانية مثل حزب التجمع الوطني الفرنسي، إلى حركات احتجاجية غير مؤسساتية مثل حركة PEGIDA الألمانية. كما يختلف في طبيعته الأيديولوجية، بين تيارات تتبنى الخطاب القومي المحافظ، وأخرى تنحو نحو الراديكالية المعادية للديمقراطية. هذا التنوع يعكس التباين في السياقات الوطنية، والتأثيرات التاريخية والسياسية المحلية، ما يجعل من الضروري تجنب التعميم المفرط عند تحليل هذه الظاهرة. ومن بين التجارب اللافتة، تجربة حزب فيدس في المجر، الذي بدأ كحزب ليبرالي قبل أن يتحول تدريجياً إلى قوة محافظة ذات توجهات شعبوية متشددة، وكذلك تجربة حزب الحرية النمساوي الذي مزج بين الخطاب الاقتصادي اليميني والمحافظة الثقافية.

وقد كشفت نتائج التحليل المقارن أن نجاح هذه الحركات لا يعود فقط إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، بل يرتبط أساسًا بتصاعد الهواجس الثقافية والقلق من ضياع الهوية. إذ شكّلت قضايا الهجرة، والاندماج، وانتشار الإسلام، والتهديدات الرمزية التي تمس الخصوصيات الوطنية، المحرك الأهم في سلوك الناخبين. هذه القضايا أعادت تشكيل الانقسام السياسي الأورُبي من محور "اليسار–اليمين" إلى محور جديد: "الانفتاح مقابل الانغلاق"، وهو ما يظهر جليًا في التحولات داخل الخطاب السياسي للعديد من الأحزاب

التقليدية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت أحزاب يمين الوسط في النمسا والدنمارك خطابًا أكثر تشددًا تجاه الهجرة في محاولة لاستعادة الناخبين من أحزاب اليمين المتطرف. كما شهدت دول مثل السويد وفنلندا تغيراً مماثلاً في نبرة الخطاب السياسي.

وفي هذا السياق، مارس الإعلام دورًا حاسمًا في ترسيخ خطاب اليمين المتطرف. إذ أسهمت التغطية المكثفة والمثيرة لقضايا الهجرة والإرهاب، في تضخيم الشعور بالتهديد، ما عزز من قبول أطروحات اليمين في الأوساط الشعبية. بل إن بعض وسائل الإعلام قامت، عن قصد أو دون قصد، بتطبيع الخطاب الشعبوي، سواء عبر توفير منابر لرموزه، أم من خلال اعتماد سردياته في تغطياتها الإخبارية. وأدى الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي دورًا إضافيًا في تسريع انتشار الرسائل اليمينية، خاصة تلك التي تعتمد على العواطف والاختزال وتوظيف نظرية المؤامرة. فوسائل التواصل وفرت فضاءً مفتوحاً يسمح ببناء مجتمعات خطابية مغلقة تعزز الانقسام وتكرّس الانتماء الأيديولوجي، وتُضعف النقاش العام المبني على الحُجّة والعقلانية.

سياسيًا، تظهر الدراسة أن تأثير اليمين المتطرف لم يقتصر على الحضور الانتخابي، بل تعداه إلى التأثير في مضمون السياسات العامة. فقد أدى الضغط الذي تمارسه هذه الحركات إلى دفع الأحزاب الوسطية والمحافظة إلى تبني بعض أطروحاتها، مما أدى إلى انزياح الخطاب السياسي العام نحو مواقف أكثر تشددًا حيال الهجرة والانتماء الوطني. وهذا ما يُنذر بخطر تطبيع خطاب الإقصاء وتآكل الأسس الليبرالية التي قامت عليها الديمقراطيات الأوربية. وقد نتج عن هذا التحول تآكل في قيم مثل التعددية، وحرية التعبير، والانفتاح الثقافي، التي ميزت التجربة الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد لوحظ في ألمانيا، على سبيل المثال، ميل متزايد لدى حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي للتقارب مع قضايا يمينية متشددة بغية كبح صعود حزب البديل من أجل ألمانيا.

ومن خلال دراسة تجارب عدد من الدول مثل المجر والنمسا وإيطاليا، تبيّن أن وصول اليمين المتطرف إلى الحكم أتاح له إعادة تشكيل الحقل السياسي من موقع السلطة، عبر سنّ تشريعات تقيد الحريات، والتحكم بالإعلام، وإعادة تعريف المواطنة على أسس ضيقة

قائمة على الهوية الإثنية أو الدينية. هذا الاستخدام السياسي للسلطة يعكس طموحات أعمق في إحداث تغيير ثقافي طويل الأمد يتجاوز مجرد المكاسب الانتخابية. ففي المجر، تم تعديل الدستور وتقييد سلطات القضاء، في حين إيطاليا، أُعيد النظر في سياسات اللجوء والاندماج بشكل يقيّد من الحقوق. وتبدو هذه الديناميات متشابهة إلى حد بعيد مع ما حدث في بولندا، إذ أدى التحالف بين اليمين المحافظ والديني إلى تقييد حقوق المرأة والأقليات.

غير أن المعضلة الأخطر التي كشفتها الدراسة تكمن في تحول الخطاب الشعبوي من حالة هامشية إلى خطاب مهيمن، حتى داخل أوساط الأحزاب الديمقراطية التقليدية. فمع تصاعد الضغط الجماهيري، لم تعد مقولات مثل "استعادة السيادة الوطنية" أو "حماية الهوية" حكرًا على اليمين المتطرف، بل أصبحت جزءً من قاموس السياسة الأوربية، ما يُنذر بتغيرات عميقة في طبيعة الممارسة السياسية واتجاهاتها المستقبلية. فقد بات من المألوف أن يتبنى سياسيون من التيارات الوسطية لغة التشكيك في الاتحاد الأوربي أو في المؤسسات القضائية والإعلامية الوطنية. كما أن بعض الحكومات لجأت إلى سياسات تقييد التمويل عن منظمات المجتمع المدني، في تقليد لنماذج سلطوية باسم "حماية الثقافة الوطنية."

وتُظهر الدراسة أن هذا التحول لم يحدث بمعزل عن التغيرات العالمية، بل يتقاطع مع صعود تيارات مشابهة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، ما يشير إلى موجة دولية من المدّ القومي والمحافظة الثقافية. ومع تصاعد التحديات الجيوسياسية والضغوط الداخلية، مثل أزمة المناخ وتغير التركيبة الديموغرافية، فإن هذه الحركات قد ترى في المستقبل مزيدًا من المبررات لتوسيع نفوذها. ومن هنا، فإن أزمة الليبرالية الغربية تبدو مرتبطة بمسألة إعادة تعريف دور الدولة، والهويات الوطنية، وحدود السوق، ومستقبل التعددية في ظل تنامي السياسات الشعبوية.

وتخلص الدراسة إلى أن التصدي لصعود اليمين المتطرف لا يمكن أن ينجح من خلال خطابات إدانة أخلاقية أو مقاربات أمنية. بل يتطلب الأمر إعادة بناء العقد الاجتماعي

الأوربي على أسس جديدة، تضمن التوازن بين العدالة الاجتماعية والاعتراف بالهويات المتعددة. ويُعد استرجاع الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، وتوفير أفق سياسي جامع، من أبرز الشروط لاحتواء هذه الموجة ومنع تحولها إلى نمط مستدام من الحكم أو الثقافة السياسية. كما أن إعادة النظر في مناهج التعليم، ودور الإعلام، وسياسات الدمج الاجتماعي، باتت ضرورات ملحّة لحماية الأنموذج الديمقراطي الأوربي من التفكك. وتُبرز الحاجة أيضًا إلى تطوير خطاب سياسي بديل يوازن بين الواقعية والتعددية، ويخاطب مخاوف المواطنين دون الوقوع في فخّ الشعبوية أو نفي الواقع المعقد الذي يعيشه المواطن الأوربي اليوم.

الخاتمة:

يتّضح من خلال هذه الدراسة أن صعود اليمين المتطرف في أوربا الغربية لا يمكن فهمه بوصفه مجرد ردّ فعل وقتي على أزمات عابرة، بل هو تعبير عن تحول بنيوي عميق في طبيعة المشهد السياسي والاجتماعي الأوربي. فقد أظهرت التحولات التي شهدتها أوربا خلال العقود الأخيرة، أن الديمقراطية الليبرالية – بالرغم من رسوخها المؤسسي – باتت تواجه اختبارات وجودية حقيقة، بفعل التآكل المتصاعد في الثقة الشعبية بالأحزاب التقليدية، وتراكم إخفاقاتها في إدارة التحديات الكبرى.

لقد خلصت الدراسة إلى أن اليمين المتطرف لم يعد ظاهرة هامشية أو طارئة، بل أصبح فاعلاً سياسياً مركزياً يُعيد صياغة الأجندة العامة، ويؤثر فعليًا في اتجاه السياسات داخل عدة دول أوربية، سواء من موقع المعارضة أم من داخل الحكومات. ويعكس هذا التحول تراكبًا معقدًا بين أزمات اقتصادية طويلة الأمد، وتحولات اجتماعية متسارعة، وصراع متجدد على الهوية، تغذّيه العولمة النيوليبرالية من جهة، والإخفاق السياسي من جهة أخرى.

وتُبرز الاستنتاجات أن الخطاب القومي الشعبوي القائم على الخوف من "الآخر "هو الأداة المحورية لحشد التأييد الشعبي، إذ تنجح حركات اليمين المتطرف في توظيف

التهديدات الحقيقة أو المتخيلة لتعبئة الناخبين، وإعادة تعريف الانتماء القومي على أسس إقصائية.

ومع تغلغل هذا الخطاب في صلب التيارات السياسية التقليدية، بات خطر تطبيع الإقصاء والانغلاق يُهدد الأسس التي قامت عليها التجربة الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مقدمتها التعددية، والتسامح، والتكامل.

من هنا، فإن مواجهة هذا التحدي تتطلب ما هو أبعد من الإجراءات الأمنية أو الخطابات الأخلاقية .إنها تستدعي إعادة بناء العقد الاجتماعي الأوربي على أسس جديدة تراعي العدالة الاجتماعية، وتحترم التعدد الثقافي، وتستعيد ثقة المواطن في المؤسسات. كما أن تعزيز دور الإعلام والتربية السياسية أصبح ضرورة ملحّة لتحصين المجتمعات ضد الانجراف نحو الشعبوية والتطرف.

إن مستقبل الديمقراطية الأوربية يقف اليوم على مفترق طرق، وستعتمد وجهته القادمة على قدرة النخب السياسية والمجتمعات المدنية على تقديم بدائل واقعية وجامعة تُلبي التطلعات الشعبية دون السقوط في فخ الانغلاق والاستقطاب.

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وعلى النحو الآتي:

1. اليمين المتطرف لم يعد ظاهرة هامشية، بل أصبح فاعلاً مركزياً في تشكيل السياسات والخطابات العامة في أوربا الغربية.

2. صعود هذا التيار هو نتاج تفاعل معقد بين أزمات اقتصادية، وتحولات اجتماعية، وإخفاقات سياسية تراكمية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.

3. فشل الديمقراطية الليبرالية في تحقيق العدالة الاجتماعية والاندماج الفعّال، أفسح المجال لليمين المتطرف لتقديم نفسه كبديل احتجاجي قابل للتصديق.

4. اليمين المتطرف استطاع إعادة صياغة أولويات الأجندة العامة في أوربا، متجاوزًا دوره المعارض التقليدي إلى التأثير المباشر في صناعة القرار.

5. الخطاب القومي الشعبوي القائم على الخوف من "الآخر "هو أداة التعبئة الأساسية لهذه الحركات، إذ يستثمر في قضايا الهوية والمهاجرين والنخب.

6. التحول من الهامش إلى المركز السياسي بات واقعًا ملموسًا، إذ تحقق هذه الأحزاب اختراقات انتخابية وتشارك فعليًا في الحكومات.

7. التهديد الأكبر يكمن في تطبيع خطاب الإقصاء والانغلاق حتى داخل الأحزاب الوسطية، مما يغيّر طبيعة التعددية الأوربية.

8. الظاهرة ذات طابع بنيوي عابر للحدود، تتقاطع مع موجات مماثلة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، ما يدل على أزمة أوسع في الليبرالية الغربية.

9. إعادة بناء العقد الاجتماعي الأوربي باتت ضرورة عاجلة، لتحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والاعتراف بالهويات المتعددة.

10. المعالجة الأمنية أو الخطاب الأخلاقي وحده غير كافٍ، ويجب استبداله بخطاب سياسي جامع، واقعي، وغير شعبوي، يعيد الثقة بالمؤسسات.

11. الحاجة ماسة لإصلاحات عميقة في الإعلام والتعليم، بما يسهم في تحصين المجتمعات من الانزلاق نحو التطرف القومي أو الثقافي.

12. مستقبل الديمقراطية الأوربية يواجه اختبارًا صعبًا، وإذا لم يتم احتواء هذا التحول، فقد تتعرض أسس التعددية والتعايش لتهديدات غير مسبوقة.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

قائمة المصادر:

الكيالي، عبد الوهاب. 1979. *موسوعة السياسة*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

List of References

Al-Kayyali, Abdel Wahab. 1979. *Encyclopedia of Politics*. Beirut: The Arab Institute for Studies and Publishing. (in Arabic)

Anndrescu, Gabriel. 2005. " Romania" in *Racist Extremism in Central and Eastern Europe*, edited by Cas Mudde, 195-225. New York: Routledge Publishing.

Art, David. 2011. *Inside the Radical Right The Development of Anti-Immigrant Parties in Western Europe.* New York: Cambridge University Press.

Backes, Uwe. 2018. "The Radical Right In Germany, Austria, And Switzerland." In *The Oxford Handbook Of The Radical Right*, edited by Jens Rydgren, 452-478. New York: Oxford University Press.

Badie, Bertrad, Dirk Berg-Schlosser, and Leonardo A. Morlino. 2011. *International Encyclopedia of Political Science.* London: Sage Press.

Bar-On, Tamir. 2018. "The Radical Right And Nationalism."In *The Oxford Handbook Of The Radical Right*, edited by Jens Rydgren, 17-42. New York: Oxford University Press.

Bell, Melissa, Saskya Vandoorne, and Lauren Said-Moorhouse. 2018. "Italy's Matteo Salvini says being called a populist is 'a compliment." CNN World. June 27, 2018. https://edition.cnn.com/2018/06/27/europe/matteo-salvini-interview-intl/index.html.

Beyme, Klaus Von. 2013. "Right-wing Extremism in Post-war Europe" in *Right- wing Extremism in Western Europe,* edited by Klaus Von Beyme, 1-19. London: Routledge Publishing.

Bobbio, Norberto. 1996. *Left and Right: The Significance of a Political Distinction.* Translated by Allan Cameron. Cambridge: The University of Chicago Press.

Buruma, Ian. 2014. "The Trouble With Europe." Project Syndicate. May 15, 2014. https://www.project-syndicate.org/commentary/ian-buruma-traces-the-success-of-anti-european-populist-parties-to-the-absence-of-pan-national-solidarity

Camus, Jean-Yves, and Nicolas Lebourg. 2017. *Far-Right Politics in Europe*. Translated by Jane marie todd. London: Harvard University Press.

Carter, Elisabeth. 2017. "Party ideology." In *The Populist Radical Right*, edited by Cas mudde, 60-85. New York: Routledge.

Copsey, Nigel. 2018. "The Radical Right and Fascism." In *The Oxford Handbook of The Radical Right*, edited by Jens Rydgren, 105-121. New York: Oxford University Press.

Ellinas, Antonis A. 2010. *The Media and the Far Right in Western Europe: Playing the Nationalist Card*. New York: Cambridge University Press.

European Commission. 2022."Integration of Immigrants in the European Union." June 2022. https://europa.eu/eurobarometer/surveys/detail/2276

Hainsworth, Paul. 2008. *The Extreme Right in Western Europe*. New York: Routledge Publishing.

Ignazi, Piero. 2003. *Extreme Right Parties in Western Europe.* New York: Oxford University Press

Insaconsulere. 2024. " Survey Germany – Free Voters 2024." August 20, 2024. https://www.insa-consulere.de/news/befragung-deutschland-freie-waehler-2024/

Manucci, Luca. 2017. "Populism And The Media." In *The Oxford Handbook Of Populism*, edited by Pual Taggart, Cristobal R. Kaltwasser, Paulina O. Espejo, and Pierre Ostiguy, 467-488. New York: Oxford University Press.

March, Luke. 2017. "Populism In The Postsoviet States". In *The Oxford Handbook Of Populism*, edited by Pual Taggart, Cristobal R. Kaltwasser, Paulina O. Espejo, and Pierre Ostiguy, 214-231. New York: Oxford University Press.

Mudde, Cas. 2007. *Populist Radical Right Parties In Europe*. New York: Cambridge University Press.

Mudde, Cas. 2019. *The Far Right Today*. Cambridge: Polity Press.

Mudde, Cas, and Cristobal R. Kaltwasser. 2017. *Populism: A Very Short Introduction.* NewYork: Oxford University Press.

Muller, Jan-Werner. 2017. "Populism And Constitutionalism". In *The Oxford Handbook Of Populism*, edited by Pual Taggart, Cristobal R. Kaltwasser, Paulina O. Espejo, and Pierre Ostiguy, 590-606. New York: Oxford University Press.

Perliger, Arie, and Ami Pedahzur. 2018."The Radical Right In Israel." In *The Oxford Handbook Of The Radical Right*, edited by Jens Rydgren, 667-680. New York: Oxford University Press.

Rachman, Gideon. 2022. "Le Pen, Patriots and the anti-globalist Movement" Financial Times. April 21, 2022. https://www.ft.com/content/1fd8a3d6-f156-449d-b521-981ae9428ae0

Ramones, Sofia Hernadez. 2024. "7 Facts About Germany's AFD Party." Pew Research Center. Septemper 20, 2024. https://www.pewresearch.org/short-reads/2024/09/20/7-facts-about-germanys-afd-party.

Rydgren, Jens. 2005. "Is Extreme Right-Wing Populism Contagious? Explaining the Emergence of a New Party Family." *European Journal of Political Research* 44, no.3 (May): 413-437. https://doi.org/10.1111/j.1475-6765.2005.00233.x

Schlager, Neil, Jayne Weisblatt, and Orlando J. Perez. 2006. *World Encyclopedia of Political Systems and Parties.* New York: Facts on File Publishing.

Todd, Tony. 2013. "Don't call us 'far right', says France's Marine Le Pen." France24. October 4, 2013. https://www.france24.com/en/20131004-marine-le-pen-france-national-front-far-right-press-politics

Yiftachel, Oren. 2006. *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Zakaria, Fareed. 2017. "Why Trump Won." CNN. August 25, 2017. https://edition.cnn.com/2017/07/31/opinions/why-trump-won-zakaria